الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية
فرقة بحث PRFU:
"ممارسات التسويق في اقتصاد المعرفة"
رمز المشروعF01L01UN400120190003 :

الملتقى الوطني الافتراضي بتقنية التحاضر عن بعد بعنوان:

دور تقنيات المعلومات في التنمية الاقتصادية وارتباطها بالاقتصاد المعرفي

المحور الثالث: مساهمة تقنيات المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية

المداخلة: الرؤية الاقتصادية الجديدة للتنمية .و مستلزماتها و طرق تمويلها

من اعداد

د. دريدي سارة جامعوالامير عبد القادر للعلوم الاسلامية sdridiriheb@gmail.com	د. بن حركو غنية جامعة خنشلة benharkou.ghania@univ-khenchela.dz

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية للتحديد مستلزمات التنمية الإقتصادية و طرق تمويلها و البحث في أنظمة التكنولوجيا المالية و مختلف تطبيقاتها لإبراز مزايا هذه الأخيرة ، و قد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي لما يستدعيه الموضوع من وصف لمجالات التكنولوجيا المالية و دورها في تلبية مستلزمات التنمية الإقتصادية، و قد توصلت الدراسة إلى أن تطبيقات التكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار بطريقة إلكترونية، قد ساهم بشكل فعال في تحقيق المعاملات المالية بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين بسهولة و سرعة مما يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية، رغم التحديات التي يواجهها تطبيق التكنولوجيا المالية، مما يستدعي تدخل الدول لتوفير القدر الوافي من البنى التحتية كالتدفق العال للانترنت و الوسائل المتطورة، فضلا عن أقسام خاصة بالابتكار التكنولوجي الذي يتناغم و احتياجات التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، التمويل الجماعي ، المدفوعات/ المعاملات.

ABSTRACT

This research paper aims to identify the requirements of economic development and ways to finance it, and to research financial technology systems and their various applications to highlight the advantages of the latter. The descriptive approach was addopted, as the subject calls for a description of the areas of financial technology and its role as requirements of economic development. The study concluded that financial technology applications in the field of payments, lending, insurance, savings and investment in an electronic way have contributed effectively to the achievement of financial transactions between various economic dealers easily and quickly, and to face the challenges caused by the application of financial technology, Countries have to provide an adequate amount of infrastructure, such as the high flow of the Internet and advanced means, as well as sections for technological innovation that are in harmony with the needs of economic development.

Key words : financial technology, Crowdfunding, Payments/Transactions.

تمهيد:

يعد موضوع التنمية مثالا للموضوعات الهامة منذ القدم، حيث بدأ يطفو إلى السطح بنظرة جديدة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، ليحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالتنمية الاقتصادية، كما يعتبر أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، و لعل مستلزماتها قد تغيرت بدلالة الزمن و أصبحت التكنولوجيا أساسا لكل العمليات الإقتصادية، و إذا كانت هذه الأخيرة تحتاج لموارد مالية، فدور التكنولوجيا في توفيرها أصبح جوهريا و ذلك من خلال شبكة معقدة من أنظمة المعلومات التي تسهل المعاملات المالية و يدعى هذا النوع من التكنولوجيا بالتكنولوجيا المالية، حيث سنحاول من خلال هذه المداخلة شرح مختلف قطاعاتها و ميزاتها لتوفير الأموال الصادرة عن مختلف مصادر تمويل التنمية الإقتصادية. ولعل الكثير يتساءل:

في ما تتمثل قطاعات التكنولوجيا المالية اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية التي تم تقسيمها على النحو التالي:

1. التنمية الاقتصادية، مستلزماتها و طرق تمويلها.

للتنمية الإقتصادية مستلزمات تتنوع بين المادية و المالية و البشرية و الطبيعية و التكنولوجية، و قد أصبحت هذه الأخيرة و بعد ثورة المعلومتية و التطور الكبير الحاصل في عالم أنظمة المعلومات ضرورة ملحة للجمع بين المستلزمات الأخرى و الربط بينها و في ما يلي نتطرق لمستلزمات التنمية الإقتصادية و طرق تمويلها.

1.1 الرؤية التقليدية.

بصيغة المصطلح الاقتصادي، التنمية تعني تقليديا قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الأولية ساكنة قليلا أو كثيرا لمدة زمنية طويلة لتوليد واستدامة زيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي الإجمالي (GNI) بمعدلات (5%) أو (7%) أو أكثر، حيث أن المقياس الاقتصادي البديل والشائع للتنمية كان يستعمل معدلات نمو الدخل الفردي، للأخذ بعين الاعتبار قابلية الدولة على توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل نمو السكان[1]، وإذا تم أخذ التنمية بالمعنى الواسع فإنها تمثل عملية تكوين رأس المال الذي يشمل رأس المال البشري كذلك، و المتمثل في زيادة قدرات الأفراد التعليمية، وفي تدريبهم وتحسين مستوياتهم الصحية وما إلى ذلك بغية تكوين رأس المال البشري الذي لا تقل أهميته عن رأس المال المادي في تحقيق التنمية[2].

ولقد كان ينظر للتنمية الاقتصادية في الماضي بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج والاستخدام، بحيث أن حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والاستخدام تتزايد .

كان ينظر إلى التنمية الاقتصادية بوصفها ظاهرة اقتصادية تحصل فيها مكاسب سريعة في نمو الدخل القومي الإجمالي (GNI) وفي الدخل الفردي الإجمالي، وأن ذلك النمو سوف يتساقط على عامة الناس ويشكل فرص عمل وفرص اقتصادية أخرى، أو أن ذلك النمو يولد الشروط الضرورية لتوزيع أوسع للمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من النمو، وحسب هذه الرؤية التقليدية فإن مشكلات مثل الفقر والتمييز والبطالة وتوزيع الدخل ذات أهمية ثانوية مقارنة بإنجاز معدل النمو .

2.1الرؤية الاقتصادية الجديدة للتنمية .

إن تجربة الخمسينات والستينات من القرن الماضي أين استطاعت الدول النامية أن تصل إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ولكن مستويات معيشة عامة الناس بقيت بدون تغيير لعدد كبير من الدول ،أشارت أن هناك شيئا خاطئا مع هذه الرؤية، أو التعريف الضيق للتنمية.

وباختصار نقول أنه في خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي أصبحت التنمية الاقتصادية تعرف تعريفا جديدا يمكن إيجازه كما يلي[3]:

بمعنى أصح أعيد تعريف التنمية بصيغ تقليص أو القضاء على الفقر، والتخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي، ولقد أصبح شعار" إعادة التوزيع مع النمو "شائعا، وعليه فإن التنمية تتضمن التغيير، وهذا واحدا من المعاني التي تستعمل لوصف عملية التنمية والتحول الاجتماعي داخل الدول، وغالبا فإن هذه العملية تسير في تتابع منتظم وتتصف بخصائص مشتركة عبر الدول .

إن مفهوم التنمية المطلوب هو الذي يضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والقيم التي تسعى لها المجتمعات ولعل أفضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به جولت (Goulet 1971)الذي ميز بين ثلاثة عناصر أساسية أو قيم أساسية والتي دعاها :

- قوت أو غذاء الحياة.
- احترام أو اعتبار الذات.
- الحرية.

إن قوت الحياة يتعلق بتوفير أو تجهيز الحاجات الأساسية للإنسان، وإن أسلوب الحاجات الأساسية في التنمية قد ابتدأ من قبل البنك الدولي في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وجوهر هذا الأسلوب هو أن أي بلد لا يمكن أن يعد متطورا على نحو كامل إذا كان غير قادر على توفير هذه الحاجات الأساسية مثل السكن، والملابس والغذاء، وحد أدنى من التعليم لكل سكانه .

وهكذا فإن التنمية développement ليست ظاهرة اقتصادية صافية، إذ أنها تتضمن أكثر من الجانب المادي والمالي لحياة الناس، ولذلك فإن التنمية ينبغي أن تفهم بوصفها متعددة الأبعاد، تتضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه لكل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحسينات في دخل الناس وفي الإنتاج، وهي نموذج يتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجهات العامة، وفي حالات عدة حتى في العادات والتقاليد والمعتقدات.

إنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وبمعنى أوسع فإن التنمية تهدف إلى تحسين في نوعية الحياة مثلا التقدم في التعليم، الصحة والتغذية، في البيئة الطبيعية النظيفة.

ولقد أصبح واضحا أن الشعار المركزي للتنمية يجب أن يكون العمل على إزالة الفقر، أو زيادة دخل الناس في البلدان الأقل تطورا، وهكذا فإن عملية التنمية يجب أن تصمم من أجل تأمين وضمان تحقيق هذا الهدف وثمة شرطان لتحقيق هذا الرفاه للناس :

الشرط الأول :أن عدد الفقراء الذين في فقر مطلق يجب أن لا يزداد .

الشرط الثاني :أن توزيع الدخل يجب أن لا يسوء أو يتردى .

و على هذا يمكن الفصل بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

3.1الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

غالبا ما يحدث خلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كمفهومين متلازمين وعلى ذلك يمكن تحديد الفرق بينهما كما يلي[4]:

أ) **النمو الاقتصادي.**

هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية . في حين أن؛

ب) التنمية الاقتصادية.

تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويتبع هذا النمو زيادة فى الدخل القومي وفى نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرات الاقتصاد القومي، ويصاحب ذلك تغيرات بنيانية تتمثل فى زيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل .. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة.

4.1 مستلزمات التنمية الاقتصادية .

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:

أ. **تجميع رأس المال.**

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفيرها للمستثمرين، إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية والنقدية من أجل إقامة الاستثمارات، ذلك أن عملية توفر الموارد المالية ووجود إدخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة في المواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمار[5] . و على ذلك فهي تعتبر من أهم مستلزمات التنمية وهذا ما سيتم توضيحه في ما يلي[6]:

ب. **الموارد البشرية.**

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وبالتالي فهو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية .

ت. **الموارد الطبيعية.**

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين :

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإستخراج مواد خام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد من أن يستخرج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

ث. **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي.**

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على أن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية، وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

5.1 تمويل التنمية.

أ. ماهية التمويل.

يعتبر التمويل وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي[7] ، لمفهوم تمويل التنمية معنيين[8]:

أ) المعنى الحقيقي.

و يقصد به توفير المواد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، وتتمثل هذه الموارد الحقيقية في:

- سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجة المستغلين في مشروعات التنمية الاستثمارية، لذلك يتطلب الأمر وجود فائض في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع.
- سلع الاستثمار (المعدات والآلات) وهي تتمثل في موارد حقيقية كانت موجهة إلى الاستهلاك، ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع الاستثمار، فهي تتضمن ادخار بما يساوي قيمتها.

ب) المعنى النقدي.

يقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية .

ب. مصادر التمويل.

أن تمويل التنمية مسؤولية جماعية وضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي:المدخرات الوطنية ،الاستثمارات الأجنبية(مباشر/ غير مباشر) حصائل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/الدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية.

أ) **المدخرات .**

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية، حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، وخاصة إذا كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة، كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة، وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل، وكذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التى تحدث عن تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدى إلى ضغوط تضخمية[9].

وهناك ثلاث مصادر للادخار وهي[10]:

- الادخار العائلي.
- ادخار قطاع الأعمال (الشركات).
- الادخار الحكومي.

ت) الاستثمارات الأجنبية.

إن التركيز سيكون على الاستثمارات الأجنبية، وتتكون من استثمارات الحكومات واستثمارات خواص في القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان الأجنبية، أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.

وفي ما يلي يتم عرض أهمية الاستثمارات الأجنبية وأهدافها[11].

تعد الاستثمارات الأجنبية سنداً هاماً للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، كما أنها تعمل علي الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبئ خدمتها، كما أنها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخري كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلي انخفاض الأرباح، ومن ثم إضعاف الحافز على الاستثمار لاقترانه بزيادة مضطردة في النفقات وعدم القدرة علي المنافسة في سوق السلع والخدمات، ويعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

- الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية – المادية)
- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد علي الاستيراد.
- تحسين الموارد واستغلالها استغلال أمثلا.
- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلي التكنولوجيا المتقدمة التي تساعد علي رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.
- يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية.
- قدوم كفاءات فنية وإدارية تعمل علي رفع الأداء الاقتصادي.
- تحسين موازين المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.
- زيادة الإمكانيات التصديرية للدول متلقية الاستثمارات وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول المستثمرة والأخرى المتلقية.

ث) الاقتـراض.

هناك نوعان من الاقتراض[12]:

- اقتراض من الداخل وهو ما يسمى بالدين المحلى، ويمثل رصيد الأذون الحكومية القائمة وصافى مركز حساباتها مع الجهاز المصرفي ورصيد مديونيتها تجاه البنوك الوطنية وعموما فليس من الضرورة أن يكون كل الدين العام المحلى موجها للاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية أو لمقابلة الطلب الاستهلاكي.
- الدين الخارجى فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية.

وتأتى القروض كذلك من مؤسسات دولية وصناديق تنموية، وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازنتها لاستخدامها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل عون فني في شكل تدريب وتمويل دراسات الجدوى... ولاشك أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية.

وهي نوعان[13]:

- قروض قصيرة الأجل.

- قروض طويلة الأجل: وتنقسم إلى قسمين
  - ❖ قروض ميسرة أي بفائدة منخفضة، وبفترة سداد طويلة.
  - ❖ قروض غير ميسرة فالفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي، وأن فترة السداد فيها تكون قصيرة.

وإذا كان الاقتراض والاستثمارات الأجنبية تثير التخوف فالتصدير الدولة والهبات التي تتحصل عليها من الخارج تلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية كما سيتضح في ما يلي[14]:

ج) التصدير.

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، ذلك أن التصدير بخلاف دوره التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، فإن له أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية فالصادرات باختصار تعمل على:

- تحقيق آثر التقلبات الاقتصادية السيئة على الاقتصاد القومي.
- تدعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية.
- تدعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع.

والتصدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدولة لدفع التصدير وفتح أسواق جديدة، فإن زيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتجاتها في الخارج، وهذا بالقطع يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها، وهو القصور الذي تعانى منه أغلبية الدول النامية حيث يقوم المصدرون عادة بالإمضاء على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة لتفشى الفساد أو لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

والواقع أن تعظيم القدرة التنافسية للصادرات بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدراً وطنياً خالصاً يتطلب توافر عدد من المقومات وهى :

- الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.
- البيع بسعر تنافسي ويأتي على رأس ذلك العمل على تخفيض تكلفة النقل.
- الالتزام بالمعايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي...الخ.
- طرح المنتج في الأسواق الخارجية مستوفيا لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف.
- الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة.
- الاهتمام بخدمات ما بعد البيع كما هو الحال في السلع الصناعية.

الاهتمام بخدمات ما بعد البيع كما هو الحال في السلع الصناعية.

ولكن هل يمكن للصادرات أن تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب؟

الواقع أن مساهمة الصادرات في تمويل التنمية يشبه القصور فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات والتي نوجزها كما يلي:

- انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.
- اشتداد حدة المنافسة العالمية.
- عدم التزام العديد من المصدرين بالمواصفات القياسية العالمية.
- ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.
- ارتفاع تكلفة التصدير والتي تشكل فيها تكلفة النقل نسبة كبيرة.
- الاهتمام بالسوق المحلية على حساب الخروج للأسواق العالمية ويعود هذا في مجمله لنجاح المنتجين في فرض أسعار عالية لمنتجاتهم في ظل عدم وجود منافسة حقيقية لهم.
- ومن الملاحظ أن هناك سمة غالبة على أداء الصادرات وهى أن حصيلة الصادرات تتسم بأنها شديدة الحساسية للتقلبات في الاقتصاد العالمي فأي هزة في الأسعار العالمية تجد صدى مباشر على برامج التنمية.

ولاشك أن الدول النامية ستظل لأمد غير منظور تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغض النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدريين أو التوسع في الاتفاقيات التفضيلية التي تمنح منتجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية عن منافسيها من دول أخرى، ولكن ستظل العوائق الهيكلية للصادرات السابق الإشارة إليها عوامل تحد كثيرا من دور الصادرات كممول للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ح) **المنح والهبات.**

تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية، باعتبارها إحدى مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولاسيما بالنسبة للدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر، ولاشك أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة وبشفافية مطلقة.

و الحقيقة أن الدوافع وراء تقديم المساعدات الإنمائية الثنائية عديدة وتشمل الأتي[15]:

- الدوافع الأخلاقية الإنسانية، أي مساعدة البلدان الفقيرة .
- الدوافع السياسية والعسكرية والتاريخية، حيث ان معظم المساعدات الأمريكية وجهت بهدف منع انتشار الشيوعية .
- الدوافع الاقتصادية للبلدان المتقدمة، فالاستثمار في البلدان النامية لا يهدف فقط إلى زيادة معدل النمو للبلد النامي ولكن لتحسين مستوى الرفاهية في البلد المقدم للمساعدات.

وفى هذا الصدد فإن استخدام المنح والهبات فى برامج التنمية سيؤدى لتحسين رأس المال البشرى والطاقات الإنتاجية والتصديرية، ويشكل بدورها أدوات هامة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف، وهي شروط هامة لرفع كفاءة الاقتصاد بوجه عام.

ولكن يرى البعض أن للمنح والهبات تكلفة باهظة قد ترتبط بالسيادة الوطنية، حيث أنها عادة ما تكون بشروط من قبل الدولة المانحة التي غالبا ما تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية كشرط للمنح أو مبررا،هذا ويربط البعض بين المنح والهبات والعون الإنمائي، والواقع أن هناك فرقا بينهما فالمنح والهبات عادة تدفقات مالية أو عينية لا ترد في حين أن العون الإنمائي قد يأخذ صورة قروض طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي.

هناك إلي جانب الدول، وكالات ومنظمات متخصصة في منح العون الإنمائي مثل الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية.

إن تحقيق الاستفادة من العون الإنمائي الرسمي يستوجب علي الدول المستفيدة أن تعمل علي تهيئة الظروف الداخلية المواتية للتوظيف الفعال للمدخرات والمحافظة علي معدلات كافية للاستثمارات المتنامية وزيادة القدرات البشرية، مع الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد علي كافة الأصعدة، ذلك أن الفساد إحدى أهم العوامل الطاردة للاستثمار نظرا لكونه عائقا للتقدم ومانعا للتنمية الاقتصادية المستدامة، إضافة إلى ذلك فهناك الاستقرار السياسي والأمني واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوافر ضمانات العدل المجتمعي ووجود مناخ ديمقراطي، وهي أمور أساسية في عملية التنمية الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإن وجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق، مع احترام حق الملكية وتنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية كلها، مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه، وحق المواطن في الحصول علي حقه من ثروات بلادة في إطار من الحرية والاختيار[16].

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية[17] - حاضرا ومستقبلا – أي يجب المحافظة على الإمكانيات المتاحة ليمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة والتفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل كذلك، ويجب زيادة الاهتمام بالموارد البشرية، وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من أجل تطوير نوعية الموارد البشرية وبالذات القوى العاملة منها حتى تؤدي دورها الهام والأساسي في إحداث التنمية[18]، وعلى أساس هذا التعريف الجديد للتنمية اختلفت على نفس النحو أهدافها إذ تعدت الجانب الاقتصادي لتمس الجانب الاجتماعي، ومن ثم تنوعت كذلك مستلزماتها بين الموارد الطبيعية وتكنولوجيا ورأس المال، هذا الأخير الذي تنوعت مصادر التمويل به لتشمل الاستثمارات حصيلة الصادرات، الاقتراض، والمنح والهبات.

إلا أن هذا التنوع في مصادر التمويل يستلزم تسريع في وتيرة المعاملات المالية و مما يتطلب أنظمة معلومات متطورة تسهلها و تسرعها، و تدعى بالتكنولوجيا المالية.

2. ماهية التكنولوجيا المالية

شهدت التكنولوجيا المالية أو ما يعرف اختصارا بـ Fintech انتشارا ونموا كبيرا في مختلف دول العالم، حيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم هي التكنولوجيا والابتكارات منافسة الأساليب التقليدية في تقديم الخدمات المالية.

1.2 تعريف التكنولوجيا المالية: عرفت التكنولوجيا المالية بتعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

- التكنولوجيا المالية هي مصطلح مكون من كلمتين هما المالية والتكنولوجيا؛ وبالتالي هي استخدام مزيجهما معا، حيث تعتمد الخدمات المالية على الابتكارات التكنولوجية أو تُعرف أيضا باسم الابتكارات التخريبية Distruptive innovations كوسيلة بديلة لتحل محل إدارة الخدمات المالية التقليدية، حيث تم إلقاء اللوم عليها في التسبب في اضطرابات (تهديدات) للعمليات المالية التقليدية والشركات من خلال توفير خدمات رقمية ملائمة للشركات والمستهلكين[19]

2.2 مزايا التكنولوجيا المالية: تمتاز تطبيقات التكنولوجيا المالية بسمات الاقتصاد التشاركي وأهمها[20]:

أ. الاعتماد على المنصات الرقمية و تطبيقات المحمول: للتواصل بين الأطراف الثالثة (شركات التواصل الرقمي والعاملين لحسابهم الخاص والمستهلكين).

ب. الاعتماد على أنظمة تقييم الأداء: وذلك من جانب المستهلك لمراقبة الجودة، وذلك لضمان أعلى مستوى من الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات.

ج. المرونة: كما في تحديد العاملين لحجم و ساعات العمل الخاصة بهم.

د. **تولي العاملين بأنفسهم مسؤولية استخدام وصيانة الأصول الرأسمالية الخاصة بهم**: وذلك لتوفير الخدمة أو السلعة المطلوبة، نظرا لأن دور الشركات ينحصر فقط في القيام بدور الوسيط بين الذين يعملون لحسابهم الخاص والمستهلكين.

هـ. **تنوع طرق احتساب المقابل المادي:** وذلك للخدمات أو السلع المقدمة ما بين ترك الأفراد القيام بذلك أو احتساب المقابل من قبل المنصة.

و. **وجود مقابل مادي للسلع و الخدمات**: أي أن التشارك عبر المنصات لا يتم بشكل مجاني أو تبادلي.

ساعدت تلك الحلول و المزايا على تشجيع عدد أكبر من المستهلكين للتعامل بها والوصول المالي خلالها، فهى لم تعد مقصورة على العملاء أصحاب الدخول المرتفعة، الأمر الذي أتاح المزيد من الفرص لنمو الاقتصاد وخلق فرص العمل، ولكنها من جهة أخرى أحدثت ارتباكا ت التمويل التقليدية من حيث ِللعديد من البنوك الكبرى ومؤسسا صلتها بالممارسات المنتظمة.

و كمثال بسيط على هذا الارتباك يمكن إيجاده في بعض تطبيقات المحمول التي تقدم خدمة تداول الأسهم بدون أخذ أي عمولات من المستخدمين نظير هذا التداول[21].

ولأن التكنولوجيا المالية ساهمت في تمكين العملاء للوصول المالي، فإن الإستراتيجية التشاركية مع البنوك التي تسعى إلى انتهاجها وستفيد معظم الشركات الناشئة ستفيد كل من العملاء المستبعدين والمشمولين ماليا الشركات الناشئة بزيادة نموها واستقرار سوقها، وستصبح البنوك أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة بهذا تعم الفائدة على جميع الأطراف[22].

3.2[23] **أهم قطاعات التكنولوجيا المالية:** توجد أنواع عديدة لقطاعات التكنولوجيا المالية وهي آخذة في التطور يوما بعد يوم ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

أ. **تكنولوجيا البلوك تشين/ العملات المشفرة Blockchain/Cryptocurrency:** يمكن تعريف البلوك تشين على أنه مجموعة من سجلات المعاملات المرتبطة مع بعضها بطريقة متسلسلة ومشفرة، والموزعة على مختلف العقد المكونة للشبكة التي يقوم عليها، معتمدا في ذلك على مجموعة من تكنولوجيات الكمبيوتر كتكنولوجيا السجلات الموزعة، شبكة الند للند وخوارزميات التشفير[24].

لقد شهدت تكنولوجيا البلوك تشين ضجة لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة، إذ بدأت كشبكة للعملة الرقمية البتكوين لإدارة المعاملات المالية، لتتطور بعد ذلك بشكل كبير، وتسمح تكنولوجيا البلوك تشين بتخزين ونقل المعلومات بشفافية وأمان ودون وجود هيئة مركزية تحكمها. وعليه استطاعت هذه التكنولوجيا تقديم أدوات مالية خارجة عن سيطرة البنوك المركزية والمؤسسات المالية الكبرى للمرة الأولى في تاريخ البشرية، وجعلت تدفق الأموال بين المستثمرين حرا ولا يخضع لوساطة، ولا لرقابة، فضلا عن سرعة عملياتها وموثوقيتها العالية.

يشمل هذا القطاع أيضا الخدمات أو تطور التكنولوجيا المتعلقة بتبادل العملات المشفرة ، وتخزين العملات المشفرة ، وتسهيل المدفوعات باستخدام العملة المشفرة وتأمين دفاتر الأستاذ الخاصة بالعملات المشفرة[25].

ب. **التكنولوجيا الإشرافية Regtech:** نشأت التكنولوجيا الإشرافية (أو التنظيمية)، التي ينظر إليها في الغالب على أنها مجموعة فرعية تابعة للتكنولوجيا المالية، لمواجهة التحديات الرقابية السائدة في قطاع الخدمات المالية. وتشتمل التكنولوجيا الإشرافية ، بما يشبه إلى حد كبير التكنولوجيا المالية، على توجيه الكثير من التكنولوجيا إلى الخدمات التقليدية لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة . وقد بدأ استخدام التكنولوجيا الإشرافية منذ عام 2010 تقريبًا، ولكنها لم تبرز إلا في حدود عام 2015. وقد أدى تزايد عدد الأنظمة واللوائح وتشديد التركيز على الأنشطة الرقابية في مجال الخدمات المالية إلى تسليط الضوء على التكنولوجيا الإشرافية ، وظهر عدد من شركات التكنولوجيا الإشرافية لحل المشكلات الرقابية التي تواجه الشركات في القطاع المالي[26].

ج. **المدفوعات/ المعاملات Payments/Transactions:** وتشمل الشركات التي يدور نموذج أعمالها حول استخدام التكنولوجيا لتوفير نقل القيمة كخدمة بما في ذلك التحويلات بين الشركات والمستهلكين[27].

ومن أشهر تطبيقاتها بوابات الدفع الإلكتروني وهي عبارة عن برنامج متطور يتيح تدفق الدفعات المالية الإلكترونية لتيسير خدمات التجارة الإلكترونية التي تتم من خلال المواقع الإلكترونية المختلفة والمتاجر الإلكترونية والتطبيقات المختلفة، بحيث تضمن الأمان والحماية أثناء نقل الأموال الإلكترونية من العميل لحساب التاجر خلال الانترنت.

ويتم تصميم بوابة الدفع الالكتروني لكي تمتثل لكافة عمليات التفويض للتأكد من تمتع الطرفين " التاجر والعميل" بالأمان والحماية للمعلومات المتداولة من خلالها، لإتمام عملية البيع بأمان وضمان لحقوق كلا الطرفين، ومن أهم أمثلتها الباي بال Pay Pal وهي أشهر بوابات الدفع التي يتم استخدامها بكثرة، لسهولة التعامل من خلالها، كما يثق بها العملاء، وكذلك تتميز بوجودها في غالبية دول العالم[28].

د. **الإقراض Lending:** يقصد بالإقراض أي طرف غير مصرفي يستخدم منصة تقنية لإقراض الأموال غالبًا ما يطبق بيانات وتحليلات بديلة أو أي شركة تتضمن أعمالها الأساسية توفير البيانات والتحليلات للمقرضين عبر الإنترنت أو المستثمرين في القروض عبر الإنترنت[29].

ومن أبرز أشكال الإقراض نذكر ما يلي:

– **الإقراض المباشر P2P lending:** يعرف الإقراض المباشر أنه طريقة أو ممارسة تسمح للأفراد والشركات لإقراض الأموال بعضهم لبعض[30].

تعمل صناعة الإقراض المباشر دون تدخل من المؤسسات المالية (البنوك) وقد انتشرت بشكل كبير على مستوى العالم نظرا للميزات التي تقدمها لا سيما مساعدة كل من المقرضين والمقترضين على تجاوز العقبات والشروط التي تفرضها المؤسسات المالية، وهذا السبب هو من ضمن العوامل التي دفعت هذه الصناعة للانطلاق بشكل سريع خلال سنوات قليلة.

– **التمويل الجماعي Crowdfunding:** يمكن تعريف التمويل الجماعي أنه عملية تمويل جماعية وتعاونية من خلال منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين هم بحاجة لتمويل مشروعاتهم .تستهدف هذه الخدمة بشكل أساسي قطاع المشاريع الصغيرة والناشئة، حيث يتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون باختيار المشروع الذي يلبي توقعاتهم، ويحصل الممولون على مكافأة أو فائدة أو نسبة من أرباح المشروع.[31]

هـ. **تكنولوجيا التأمين Insurtech:** يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين على أنها استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع التأمين كغيرها من الفروع الأخرى في التكنولوجيا المالية، والتي من شأنها تقديم منتجات وخدمات مبتكرة وخلق نماذج أعمال جديدة في عمليات التأمين.[32]

و. من شأن تكنولوجيا التأمين تحقيق العديد من المزايا للعملاء حيث تجعل العمل أكثر سهولة وسرعة مع التقليل من التكاليف وضمان الحماية اللازمة، حيث تعمل على استقطاب شريحة كبيرة من العملاء الذين يعزفون عن التأمين أو يتعرضون لضغوط من شركات التأمين بسبب ظروفهم الخاصة[33].

ز. **تكنولوجيا الثروة Wealthtech:** هي الشركات أو المنصات التي تتضمن أعمالها الأساسية تقديم خدمات إدارة الثروات باستخدام التكنولوجيا لزيادة الكفاءة أو خفض الرسوم أو تقديم عروض مميزة مقارنة بنموذج الأعمال التقليدي. يتضمن أيضًا منصات تقنية لمستثمري التجزئة لمشاركة الأفكار والرؤى من خلال البحث الكمي والنوعي (KPMG, 2021).

ح. **تكنولوجيا العقار Proptech:** تعمل على تطوير التكنولوجيا والاستفادة منها بهدف المساعدة في تسهيل الشراء والإدارة والصيانة والاستثمار في كل من العقارات السكنية والتجارية. ويشمل ذلك القطاعات الفرعية مثل برامج إدارة الممتلكات، والأجهزة المنزلية لإنترنت الأشياء ، وقوائم العقارات وخدمات التأجير ، وتطبيقات الرهن العقاري والإقراض، وأدوات تحليل البيانات، وبرامج نمذجة الواقع الافتراضي، وتطبيقات تصميم الواقع المعزز ، والأسواق ، وتكنولوجيا الرهن العقاري، ومواقع التمويل الجماعي.[34]

7.2 تحديات تطبيق التكنولوجيا المالية: من التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية نذكر ما يلي (صالح حمدي، 2020):

أ. **التحدي الأول:** أن غالبية السلطات قد راجعت أطرها التنظيمية وبعضها قد أدخل تعديلات لمراعاة أنشطة التكنولوجيا المالية إذ أن عدد من أنشطتها ونماذج العمل قد لا يتم تسجيلها ضمن أطرها التنظيمية فقد تأخذ بعض شركات التكنولوجيا المالية في اعتبارها أن بعض التراخيص المصرفية ذات تكلفة كبيرة بالنسبة لها عندما يكون لنموذج أعمالها أنشطة محدودة. فقد تؤثر المسائل التنظيمية المحيطة على قدرة السلطات على مراقبة تطورات التكنولوجيا المالية، بالاعتماد على المرونة التي يوفرها بالفعل الإطار التنظيمي الحالي.

ب. **التحدي الثاني:** يكمن في ضعف تغطية الانترنت وانخفاض أعداد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية، وكذلك لا تزال تغطية الانترنت واستخدامها منخفضين للغاية بين الفقراء ولسوء الحظ من غير المرجح أن تتحسن البنية التحتية للانترنت بسرعة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والبلدان التي تعاني من العنف والنزاع وعدم الاستقرار السياسي.

كما يتطلب بناء بنية تحتية داعمة للتكنولوجيا المالية سياسات استثمار أكثر جدية وتعاونا وثيقا بين الحكومات ومزودي الكهرباء وشركات الاتصالات.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن تبني التكنولوجيا المالية تقوم بتقديم العديد من الخدمات في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار بطريقة إلكترونية، خاصة في مجال المدفوعات والتجارة الإلكترونية، الأمر الذي جعل تدفق الأموال بين المستثمرين حرا ولا يخضع لوساطة، ولا لرقابة، فضلا عن سرعة عملياتها وموثوقيتها العالية وتعدد مجالات تدخلها، مما انعكس إيجابا على مختلف الأنشطة الإقتصادية من خلال تسهيل و تسريع المعاملات المالية، مما ساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و أكد على ضرورة توفير التكنولوجيا لتطوير أنظمة المعلومات اللازمة لتحقيق مختلف المعاملات المالية المستحدثة، و جعلها مستلزم حتمي و أكيد ،إلا أن مطبقيها يقفون أمام تحديات تطبيقها، إذ أن غالبية السلطات قد راجعت أطرها التنظيمية وبعضها قد أدخل تعديلات لمراعاة أنشطة التكنولوجيا المالية، فضلا عن ضعف تغطية الانترنت وانخفاض أعداد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية.

---

[1] د. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الاردن، ط1، 2010، ص33.

[2] د. فليح حسن خلف،التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الأردن، ط2006،1 ، ص188.

[3] د.محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص : 33-38 .

[4] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291

[5] د. فليح حسن خلف،مرجع سابق، ص: 184-185.

[6] د. مدحت القريشي، دار وائل للنشر، الأردن ط1، 2007، ص: 137-142.

[7] http://www.alg17.com/vb/showthread.php?t=4304

[8] د.محمد صفوت قابل،نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و الشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008،ص: 166-167.

[9] http://www.ahewar.org/adebot/showart.asp?art16029105/04/2012//13:25

[10] د.مدحت القريشي، ، مرجع سابق، ص 190.

[11] http://www.ahewar.org/adebot/showart.asp?art16029105/04/2012//13:25

[12] المرجع السابق.

[13] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص211.

[14] http://www.ahewar.org/adebot/showart.asp?art16029105/04/2012//13:25

[15] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص210.

[16] http://www.ahewar.org/adebot/showart.asp?art16029105/04/2012//13:25

[17] دبيحي عقيلة: الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص14.

[18] د. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 477.

[19]Mohamad Engku Abdullah Engku ،Abdul Rahman Aisyah ،Abdul Rahim Ruzita ..Adoption of financial technology (Fintech) in mutual fund/ unit trust investment among Malaysians: Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT .(*International Journal of Engineering & Technology*(2) *7*(2018) .118-110

[20]ريهام أحمد ممدوح حسين، أثر التكنولوجيا المالية على العدالة االقتصادية. *المجلة العلمية لالقتصاد والتجار* ، (2020)، 473-522.

[21] ريهام أحمد ممدوح حسين، المرجع السابق، 473-522.

[22] نفس المرجع السابق.

[24]هدى بن مُحَمَّد، و ابتسام طوبال، تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة في قطاع الأعمال. *مجلة دراسات اقتصادية* ، *7* (1)، (2020). 41-62.

[25] KPMG ,*Pulse ofFintech H2 .20'*Amsterdam: KPMG.(2021)

[26]مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، *فينتك الابتكارات المالية التقنية*. الكويت: مارمور، (2019).

[27] KPMG, *Pulse ofFintech H2 .20'*Amsterdam: KPMG .(2021)

[28] vapulus من ،2021 ماي 20 الاسترداد تاريخ. *الالكتروني الدفع بوابات هي ما*. (17 ديسمبر, 2018) .

https://www.vapulus.com/ar/payment-gateway-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-

[29] KPMG .(2021) .*Pulse ofFintech H2 .20'*Amsterdam: KPMG

[30] Ryan Randy Suryonoa ،Betty Purwandaria ،Indra Budi,Peer to Peer (P2P) Lending Problems and Potential Solutions: A Systematic Literature Review .*Procedia Computer Science*.214-204 ، (2019)

[31] هبة عبدالمنعم، و رامي يوسف عبيد، *منصات التمويل الجماعي: الأفاق والأطر التنظيمية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،(2019).

[32] هدى بن مُحَمَّد، و ابتسام طوبال. (2019). إشراق تكنولوجيا التأمين في صناعة التأمين –عرض تجارب عالمية رائدة–. *مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية* ، 151-172.

[33] نفس المرجع السابق.

[34] KPMG .(2021) .*Pulse ofFintech H2 .20'*Amsterdam: KPMG.